

اختبار العلاقة بين الدين العام المحلي

والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

Examining the relationship between domestic public debt

And economic growth in the Libyan economy during the period (1990-2020)

سامي عمر علي ساسي

جامعة ليبيا المفتوحة

(ليبيا)

Samisasi509@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس واختبار طبيعة العلاقة بين الدين العام المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - كممثل عن معدل النمو الاقتصادي - في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1990-2020)، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الكمي المتمثل في: اختبارات جذور الوحدة، ومنهجية الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة المعروف بأسلوب (ARDL). وقد

الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الدين العام المحلي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - كممثل عن النمو الاقتصادي، مما يعني إن ارتفاع حجم الدين العام المحلي، سيفضي إلى تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعرقلة تحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤكد صحة فرضية الدراسة، وانطباق رؤية النظرية الكلاسيكية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2023/01/15

تاريخ القبول:

2013/02/17

الكلمات المفتاحية:

- ✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الدين العام المحلي.
- ✓ أسلوب (ARDL).

Abstract :

The aim of the study was to measure and test the relationship between domestic public debt per capita GDP as a indicator for economic growth rate in Libyan economy. method was the research study conducted a quantitative analysis method, specifically, the unit roots tests, and the self-regressive distributed time gap methodology known as the (ARDL) method. The study concluded that there is an inverse relationship between the size of the domestic public debt and per capita GDP - as an indicator of economic growth. This means that, the increase in the size of the domestic public debt will lead to a decline in the per capita share of the gross domestic product, wich eventually, will impact the economic growth. This conclusion supports the validity of the study's hypothesis, and the applicability of the classical theory's vision to the Libyan economy during the period under study.

Article info

Received

15/01/2023

Accepted

17/02/2023

Keywords:

- ✓ GDP per capita.
- ✓ domestic public debt.
- ✓ (ARDL) method.

مقدمة:

اصطدمت الدول النامية منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي بعوامل سياسية، وأخرى اقتصادية كانت نتاجا لما تعانيه هذه الدول من سوء استخدام واستغلال للموارد المتاحة، نجم عنها اختلالات في مؤشرات نشاطها الاقتصادي، كزيادة الخلل في موازين مدفوعاتها، وارتفاع معدلات العجز في موازنتها العامة، وتزايد معدلات البطالة والفقر، مما دفع بتلك الدول للجوء والبحث عن حلول وبدائل تمكنها من تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، - سيما القروض - التي أصبحت فيما بعد تشكل أزمة حقيقية وععبء على اقتصاداتها. وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على توجه تلك الدول للاقتراض، واتباعها لسياسات اقتصادية تقشفية أوصت بها المؤسسات الدولية، غير أنها أخفقت في تحقيق معدل مقبول من معدلات النمو، بالإضافة إلى إخفاقها في معالجة أو على الأقل تخفيف مشاكلها المتمثلة في العجز المزمن في موازينها التجارية، وموازنتها العامة، فضلا عن استمرارية تفشي ظاهري البطالة والفقر فيها. ويعد تزايد حجم الدين العام من أبرز المؤشرات التي تثير القلق لدى المتخصصين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية على الاقتصاد القومي للدولة، وذلك من خلال تأثيره على مستويات الاستثمار، ومعدلات التضخم، ومعدل سعر الفائدة، الأمر الذي ينعكس بدوره على انخفاض الاستهلاك ومن ثم تراجع معدلات الطلب الكلي، الأمر الذي يؤثر بالسلب على مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية الاقتصادية (عبد القادر، 2018، 267).

وكغيره من اقتصادات الدول النامية، يعاني الاقتصاد الليبي من عجز مستمر في موازنته العامة، نتيجة تقلص إيراداته، وعدم تمكنه من تغطية نفقاته العامة، الأمر الذي ترتب عنه ارتفاع في مستويات حجم الدين العام - سيما - في العشر سنوات الأخيرة، الذي أخذت معدلاته في بلوغ مستويات لم يعهدها الاقتصاد الليبي من قبل، حيث يشير التقرير المالي لسنة 2020 الصادرة عن وزارة المالية في حكومة الوفاق الوطني إلى بلوغ معدلات الدين العام إلى أكثر من 350% من حجم إجمالي الناتج المحلي، في الوقت الذي أوصت فيه منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي لعام 2012 بأنه يتوجب على الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب أي صدمات مستقبلية، خفض مستويات الدين العام إلى 50% من قيمة إجمالي الناتج المحلي (دلعاب، وباللوزايم، 2021، 3)، وبالتالي قد يكون التمدد والإفراط في انتهاج الحكومات المتعاقبة بعد عام 2011 لسياسة تمويل العجز التي تعاني منه الموازنة العامة عن طريق الاقتراض، وتخطيها للحد المعقول، تنذر بحدوث عواقب وتداعيات سلبية على الاقتصاد الليبي، من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي، في حال إن لم تسارع السلطات التشريعية، وأصحاب القرار، ورأسمي السياسات الاقتصادية في هذا البلد، إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات - كوضع - حد أعلى لسقف الدين العام، لتجنب تلك التداعيات ومعالجة الأوضاع الحالية التي تمر بها الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة:

في ظل استمرار التباين في الرؤى، وغياب نتيجة يمكن التسليم والجزم بها، ومن ثم الركون إليها والاعتماد عليها، في تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين الدين العام والنمو الاقتصادي داخل النظرية الاقتصادية، وكذلك تضارب نتائج الدراسات التطبيقية التي حاولت قياس وتحليل طبيعة هذه العلاقة. فإنه يمكن طرح مشكلة الدراسة في صيغة التساؤل التالي: ما طبيعة ونوع العلاقة التي تربط بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها أولا: من أهمية موضوع الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي، الذي بلغ حدود لم تكن مسبقة - خاصة - في العشرة سنوات الأخيرة، ثانيا: في كونها تحاول تسليط الضوء على قضية كلية ما يزال يكتنفها ويحيط بها الغموض، وتخيم عليها حالة من الضبابية، وعدم اتضاح الرؤيا، ثالثا: إن استكشاف وتحديد نوع وطبيعة العلاقة التي تربط بين الاقتراض الحكومي والنمو الاقتصادي، من شأنه أن يعزز

النمو ويجنب الوقوع في التداعيات السلبية لعملية الاقتراض، الأمر الذي من شأنه أن يساعد صانعي ومتخذي القرار الاقتصادي على تكوين صورة واضحة عن الدين العام المحلي تمكنهم من اتخاذ واتباع الاستراتيجية المثلى للتعامل مع الدين العام المحلي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار العلاقة التي تربط بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي، لمعرفة طبيعتها، وتحديد آثارها، والاستدلال على مسار اتجاهها.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها: إن الدين العام المحلي له تداعيات سلبية وأحادية الاتجاه على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية ستقتصر الدراسة على الاقتصاد الليبي، أما الحدود الزمنية ستمتد من عام 1990 إلى عام 2020.

منهجية الدراسة:

للإجابة على تساؤل الدراسة، وإثبات أو نفي فرضيتها، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، لاستعراض وبيان وجهات النظر التي وردت في الأدب الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي، أو ما يسمى بمنهج القياس الاقتصادي، عبر استخدام أدوات القياس والإحصاء، التي تمثلت في اختبارات جذور الوحدة، ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمعروف بأسلوب (ARDL) لقياس وفحص طبيعة العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي. واعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على مصادر معلومات وتقارير، ونشرات إحصائية صادرة عن الجهات الرسمية في الدولة الليبية، اشتملت على نشرات، وتقارير مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى نشرات وإحصائيات صادرة عن مؤسسات دولية كالبنك الدولي.

هيكल الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة وفقا لما يلي:

المحور الأول: يتناول الإطار النظري من خلال عرض بعض المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المحور الثاني: يستعرض رؤى وأفكار المدارس الاقتصادية وبعض الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

المحور الثالث: خصص لقياس وفحص طبيعة العلاقة التي تربط الدين الحكومي بالنمو الاقتصادي في ليبيا.

2. الإطار النظري

يتناول هذا المحور بعض المفاهيم والتعريفات ذات العلاقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

1.2 نشأت الدين العام

تبلورت فكرة الدين العام مع بداية القرن الثامن عشر تقريبا، عندما أصبح من حق السلطات التشريعية آنذاك فرض الضرائب من جانب، واللجوء إلى الدين العام من جانب آخر، وقد اتخذ الفكر الكلاسيكي موقفا معارضا لسياسة لجوء الحكومة إلى الدين العام، بدعوة أن أي تدخل من جانب الحكومة في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يحدث اختلال في التوازن التلقائي للاقتصاد، ولكن بعد أن ألفت أزمة الكساد الكبير في أواخر العشرينيات من القرن الماضي بظلالها على الاقتصاد العالمي، وأخفقت الأفكار الكلاسيكية في حل هذه الأزمة، الأمر الذي أعطى مجالا لبروز أفكار واتجاهات مغايرة للأفكار الكلاسيكية، تمثلت في الأفكار الكينزية، التي نادى بضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لمعالجة قصور جهاز السوق ومواجهة الكساد، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع، (الحباشنة، وآخرون، 2015، 53)، ومنذ ذلك الحين ازداد تعويل الحكومة على الدين العام، وتزايدت معه أعباء الديون، وبلغت في بعض الأوقات إلى مرحلة الأزمة، كما حدث في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي عندما عجزت فيها الدول النامية عن سداد ديونها وخاصة

الديون الخارجية منها، ولعل أزمة الديون السيادية الأوربية التي تفجرت ما بين عامي 2007-2011، والتي مازالت تلقي بظلال آثارها وتداعياتها السلبية على الدول المثقلة بالديون حتى الآن (الهنداوي، 2017، 360).

2.2. ماهية الدين العام وأنواعه

يمكن تقسم الدين العام وفقا لنطاقه إلى نوعين هما:

أ- الدين العام الخارجي: ويتمثل في المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من دولة أجنبية، أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج حدود الدولة، أو من هيئة حكومية أو مؤسسة دولية، أي أن الدين العام الخارجي يتمثل في الالتزامات المالية التي يجب على الحكومة الوفاء بها، تسديدا للأموال التي استدانته من هيئات أو مؤسسات، أو حكومات ودول أجنبية، نتيجة عدم كفاية المدخرات الوطنية وحاجتها لرؤوس أموال لدعم عملتها الوطنية أو سد عجز في ميزانها التجاري، أو سد فجوة الموارد المحلية (دوابه، 2016، 4).

ب- الدين العام المحلي: هو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب، ويطلق على الدين العام في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية. وتلجأ إليه الدولة لتمويل أعمالها نظرا لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما يتطلبه تنفيذ هذه الأعمال من نفقات. ويأخذ الدين العام صور متعددة، فقد يكون الدين العام في شكل سندات وأذونات خزانة، أو الاقتراض من المصارف المحلية، أو السحب على المكشوف من المصرف المركزي (تفات، وساحل، 2021، 57).

3.2. النمو الاقتصادي

يعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة وقابلة للاستمرار، مقاسا لمدى نجاح أي اقتصاد، وهادفا ريسا لأي سياسة اقتصادية، تقصد رفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لإفراد المجتمع، لذلك تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلى إدراكه وتحقيق تلك المعدلات المرتفعة. ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن، وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد آثار التضخم أو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي، كما عرفه البعض أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما بمرور الزمن، ويتحدد بعوامل عدة أبرزها: رأس المال البشري، والتراكم الرأسمالي، والتطور التقني، والموارد الطبيعية، والتنظيم.

3.3. مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة

يتناول هذا المحور عرض موجز للأفكار والنظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي ناقشت موضوع الدراسة، وذلك وفقا لما يلي:

1.3. رؤية المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي.

في هذا السياق هناك تباين في مواقف ثلاثة مدارس في الفكر الاقتصادي حاولت كل منهم أن تشرح وتفسر طبيعة العلاقة التي تربط الدين العام بالنمو الاقتصادي، وفقا لوجهة نظرها، ويمكن تلخيص هذه الرؤى للمدارس الثلاثة على النحو التالي:

أ- الرؤية الكلاسيكية: اتخذ الاقتصاديين الكلاسيك والكلاسيكيون الجدد موقفا معارضا من فكرة لجوء الدولة إلى الاستدانة، وأن الدولة لا تلجأ إلى الاستدانة، إلا في حالات معينة، مثل الكوارث الطبيعية والحروب، وذلك لما لها من آثار وانعكاسات سلبية على الاقتصاد القومي، وذلك انطلاقا من إيمانهم الشديد بحيادية الدولة، ورفضهم الشديد لأي تدخل من جانب الحكومة في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الدين العام، إذ أنهم يعتقدون بأن الدين العام يشكل عبء على الاقتصاد ويخل بالتوازن التلقائي عند مرحلة التوظيف الكامل، حيث يؤمن مناصرو هذه النظرية بأن الدين العام يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت معدة للاستثمار إلى القطاع العام، وهذه الأموال سيتم إنفاقها بصورة استهلاكية وغير منتجة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، أي أن الحكومة ستقوم بتوجيه الجانب الذي تم تعبئته من الادخار الخاص إلى الإنفاق الاستهلاكي بدلا من توجيهه إلى الاستثمار.

ب- الرؤية الكنزنية: بعد حدوث أزمة الكساد الكبير في نهاية العقد الثاني من القرن الماضي، وعجز المدرسة الكلاسيكية عن مواجهة التدايعات الاقتصادية لهذه الأزمة، مما فسح المجال أمام ظهور الأفكار الكنزنية التي أكدت على أهمية الدين العام في الاقتصاد القومي باعتباره أحد الوسائل المالية الثلاث الهامة التي يمكن للحكومة استخدامها، وتمثل هذه الوسائل في: النفقات العامة، والضرائب، والدين العام، حيث يفترض أن العجز الذي يتم تمويله من السندات الحكومية يعزز النشاط الاقتصادي، عبر الإنفاق الحكومي الذي يعمل على تحفيز الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، في ظل الأسعار والأجور التي تتصف بالثبات في الأجل القصير، مما يعمل على تشجيع المستثمرين على الاستثمار عند أي مستوى من مستويات سعر الفائدة، مما يدفع بالنمو الاقتصادي من خلال آلية عمل المضاعف (كلبونة، 2018، 11). أما على المدى الطويل فتتفق الرؤية الكنزنية مع الرؤية الكلاسيكية حيث ترى أن الدين العام يقلل من التراكم الرأسمالي ويخفض الإنتاجية، كما يمكن أن يخفض الاستثمار عن طريق تقليص حجم الائتمان المقدم للاقتصاد، أو رفع أسعار الفائدة طويلة على الاقتراض العام طويل الأجل.

ج- الرؤية الريكاردية: ترجع هذه الفكرة للاقتصادي ديفيد ريكاردو، كما ناقشها الاقتصادي روبرت بارو، وترتكز هذه الرؤية على فرضية فحوها يتلخص في حيادية العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يتأثر بالدين العام، حيث يرى ريكاردو بأن الدين العام وإن كان يمارس آثاراً وتداعيات سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي، فإنه له أيضاً آثاراً إيجابية تعويضية يمارسها بحيث تتساوى مع الآثار السلبية، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين العام على النمو الاقتصادي سيكون مساوياً للصفر، حيث أن أي زيادة الإنفاق العام، سيقابلها الأفراد بخفض نفقاتهم بمقدار إجمالي مساوٍ نتيجة توقعاتهم للضرائب في المستقبل لتمويل العجز الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، ونتيجة لهذا السلوك فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي، سيترب عنه انخفاض في حجم الادخار العام، في الوقت نفسه يزيد من الادخار الخاص بنفس المقدار، وهذا يعني أن الادخار الإجمالي سيبقى على حاله ودونما أي تغيير، ومن ثم فإنه من المستبعد أن يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي (بننور، 2018، 12).

2.3. الدراسات السابقة

تزرخ الأدبيات الاقتصادية بالعديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بمناقشة وقياس مسألة تأثير حجم الدين العام في النمو الاقتصادي وطبيعة هذا الأثر على المدى الطويل والقصير، حيث ركز جانب من هذه الدراسات على مناقشة وتحليل هذا الأثر على مستوى القطر الواحد، بينما ركز الجانب الآخر منها على مجموعة من الدول، لكن دون التوصل إلى نتائج يمكن الجزم والتسليم بها، حيث تباينت النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات، بين نتائج مؤيدة للرأي الكنزني، الذي يزعم بأن الدين العام يمكن أن يعزز الطلب الكلي ويدفع بالنمو الاقتصادي من خلال آلية عمل المضاعف، وأخرى معاضدة للرأي الكلاسيكي الذي يرى بأن الدين العام له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال ما يطلق عليه "بأثر المزامحة"، وثالثة داعمة لوجهة نظر دافيد ريكاردو وروبرت بارو القائلة بحيادية الأثر الصافي للدين العام على النمو الاقتصادي.

ومن بين الدراسات التي دعمت وجهة النظر الكنزنية، نتائج عدة دراسات أجريت على الاقتصاد النيجيري، مما يعني أن الدين العام له تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Peter, et, al., 2013, Bossou & Duke, 2020, Donatus & Ben, 2016)، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراستين أعدتا على اقتصاد بنغلاديش، حيث أفادت نتائج هاتين الدراستين بأن الدين العام يعزز ويحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره الإيجابي على الاستثمار، وأن العلاقة السببية أحادية الاتجاه تتجه من الدين المحلي إلى النمو الاقتصادي وليس العكس (Saifuddin, 2016, Hossain & Shirin, 2016)، واتفقت نتائج الدراسات سالفة الذكر، مع نتائج عدة دراسات أجريت على اقتصادات دول مختلفة بهدف فحص وقياس العلاقة التي تربط الدين العام بالنمو الاقتصادي من هذه الدراسات: دراسة على اقتصاد جمهورية كوسوفو، ودراسة شملت اقتصاديات دول منطقة اليورو، ودراسة أخرى على اقتصاد مجموعة دول منطقة شرق أفريقيا، ودراسة على

اقتصاد ملاوي، ودراسة على اقتصاد ماليزيا، ودراسة على الاقتصاد السيرلانكي، ودراسة على الاقتصاد المصري، ودراسة على اقتصاد فلسطيني، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسات أن الدين العام له تأثير إيجابي وجوهري على النمو الاقتصادي عبر تأثيره الإيجابي في الاستثمارات الرأسمالية (Fisnik & Shabanicm 2021 , Spilioti,2015, Babul,et,al. 2015, Chitera,2020, , Zulkifli,2022 , Akram,2017، نفات وساحل، 2012 مجلس وعيسى، 2016).

وفي الإطار ذاته أيدت نتائج دراسة أعدت على اقتصاد جنوب أفريقيا، خلال الفتر 1970-2017، بشكل جزئي وجهة النظر الكنزية، حيث أفادت نتائج هذه الدراسة بأن للدين المحلي أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر سلبي على المدى الطويل (Saungweme & Odhiambo,2021).

في المقابل قدم طيف من الدراسات والأبحاث التطبيقية دليلا يؤكد وجهة النظر الكلاسيكية، ويدحض الرؤية الكنزية، حيث وجدت دراستين حاولت التحقق من طبيعة العلاقة التي تربط الدين بالنمو الاقتصادي في سيريلانكا غطت الأولى الفترة 1980-2019، بينما غطت الثانية الفترة 1960-2010، بأن للدين المحلي تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير (Madhuhansi & KUMARA,2013, Shantha,2021، ودعمت هذه النتيجة، نتائج دراسة على اقتصاد سيراليون باستخدام بيانات غطت الفترة 1970-2015، حيث برهنت على أن للدين المحلي على المدى القصير والطويل تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي (Haffner,et,al,2017)، وهذا ما برهنت عليه نتائج دراستين أعدتا على الاقتصاد الباكستاني عن نتائج الدراستين سابقة الذكر، حيث أشارت نتائجهما إلى أن للدين العام تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره المزاحم على الاستثمار الخاص (Haqa.et.,al,2020, Atique,et.al.2012)، ولم تشد نتائج هاتين الدراستين عن النتائج التي خلصت إليها أيضا دراستين على الاقتصاد المصري هدفت للتحقق من طبيعة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2002-2022 إلى النتيجة نفسها، حيث بينت أن الدين المحلي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي الحقيقي، وأنه كلما زاد حجم الدين العام أدى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وأن زيادة معدلات الدين العام تؤثر بالسلب على الموازنة العامة للدولة وهو ما يمثل عبء على موازنة الدولة (عبد القادر، 2018، Haleim,2020).

وعلى نفس الغرار، أقرت نتائج دراستين أجريتا على الاقتصاد الأردني، بوجود تأثير سلبي للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي وأن قوة هذا التأثير يتزايد بمرور الزمن، وأن اتجاه هذه العلاقة أحادي الاتجاه تتجه من الدين العام إلى النمو بالناتج المحلي الإجمالي (معيوف والمجالي والقراله، 2015، Kasasbeh,2021). وهي تقريبا النتيجة ذاتها التي خلصت إليها نتائج دراسة أعدها (Blake,2015) بهدف دراسة العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في جمايكا خلال الفترة 1990-2014، حيث بينت أن للدين العام (المحلي والخارجي) تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وأن تأثير الدين الخارجي أكبر من تأثير الدين المحلي على النمو الاقتصادي في جمايكا، كذلك أفادت نتائج الاختبارات الإحصائية لدراسة أجريت على اقتصاد زيمبابوي باستخدام سلسلة زمنية غطت الفترة 1980-2016، بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الدين العام والنمو الاقتصادي للفترة قيد الدراسة (Matandare and Tito,2018)،

وفي نفس السياق، توصلت دراسة استهدفت تحديد أثر حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2019، إلى وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة مستويات الدين سوف تعيق النمو الاقتصادي مستقبلا (دلعاب وبالوازم، 2021)، وفي ذات الاتجاه ذهبت نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد الكيني إلى القول بأن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل سلبي للاقتراض المحلي، وأن التغيرات في الأنظمة السياسية لم يكن لها أي تأثير على استجابة النمو الاقتصادي للاقتراض المحلي (Kimolo & Onono, 2017)، كذلك أسفرت نتائج دراسة على اقتصاد زامبيا عن ارتباط الدين المحلي بشكل سلبي مع النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل ومن ثم فإن تخفيض حجم الدين المحلي سيعزز من النمو الاقتصادي في الآجلين الطويل والقصير (Saungweme & Odhiambo, 2019). وعلى غرار نتائج الدراسة سالفة الذكر، تطابقت نتائج دراسة استهدفت البحث في العلاقة

بين الدين المحلي كأحد أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية 1981-2013، حيث أفصحت عن وجود تداعيات سلبية للدين المحلي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، ويعزي ذلك إلى عدم تسخير الدين المحلي بالكامل إلى المستوى المتوقع ترجمته إلى نمو اقتصادي (Ayubak & Khan, 2019).

وعلى صعيد آخر أظهر طيف من الدراسات السابقة أدلة داعمة لوجهة نظر دافيد ريكاردو وروبرت بارو، ومفندة لوجهتي النظر الكنزية والكلاسيكية، مما يعني أن الأثر الصافي للدين العام على النشاط الاقتصادي سيكون مساويا للصفر على الأرجح، وهذا ما أفادت به نتائج العديد من الدراسات التي أجريت لمعرفة وتقييم تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، من هذه الدراسات دراسة أعدها (Alfred, 2020) على تنزانيا، حيث أظهرت غياب أي أثر للدين المحلي على النمو الاقتصادي، وإن ذلك قد يرجع إلى أن حجم الديون لا تزال أقل من الحد المطلوب للديون العامة. وهي ذات النتيجة تقريبا، التي خلصت إليها دراسة على الاقتصاد الباكستاني، حيث أشارت إلى عدم وجود أي دور للدين المحلي في عملية النمو الاقتصادي (Akan, et, al., 2016)، وهذا ما أكدت عليه نتائج التحليل الإحصائي لدراسة شملت 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1996-2007، حيث أظهرت نتائج التحليل عدم وجود أثر ذو أهمية من الناحية الإحصائية لتأثير الدين العام في النمو الاقتصادي في كافة الدول قيد الدراسة (Atul and Sal, 2014)، ولم تشذ نتائج هذه الدراسة، عن نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد الأوكراني، حيث أثبتت نتائجها بأنه لا يوجد أثر ولا ارتباط سلبي ولا إيجابي ذات أهمية من الناحية الإحصائية للدين العام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كممثل عن معدل النمو الاقتصادي (Kondrat, et, al. 2019). وتوصلت إلى نفس النتيجة دراسة على الاقتصاد الكيني سعت لقياس أثر الدين العام وتطوره على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الكيني باستخدام سلسلة زمنية شملت الفترة 1996-2007، حيث أسفرت نتائجها عن غياب أي أثر له أهمية من الناحية الإحصائية للدين العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد الدراسة (Isaya Maana, et, al. 2008).

وفي نفس الموضوع، أفادت نتائج دراسة أجريت على دول غرب أفريقيا لدراسة الدين كوسيلة لدفع النمو في هذه الدولة، بأن الدين العام ليس له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية على النمو في دول غرب أفريقيا، إلا أن الديون المحلية للسنة السابقة أظهرت أثر سلبي وقوي وذو أهمية إحصائية، مما يفيد بأنه كلما ارتفع رصيد الدين تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول (Odejimi, 2018). كما توصلت أيضا دراسة على كينيا غطت الفترة 1969-2007 إلى غياب أي دليل على أن النمو في الدين المحلي يزاحم القطاع الخاص وإن التوسع في الدين العام وإن كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة إلا أن هذا الأثر غير مقبول من الناحية الإحصائية، مما يفند الرأي الكلاسيكي ويضعف وجهة النظر الكنزية (Maana, et, al., 2008).

مما تقدم يتضح جليا وبكل وضوح عدم اتفاق نتائج الدراسات سالفة الذكر على نتيجة يمكن الركون إليه والاعتماد عليها، والتسليم والجزم بها في طبيعة التأثير ومسار اتجاهه ونوع العلاقة التي تربط الدين العام بالنمو الاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤيد فيه نتائج بعض الدراسات وجهة النظر الكنزية، نجد نتائج بعض دراسات الأخرى تفند وجهة النظر الكنزية وتدعم وجهة النظر الكلاسيكية، بينما تساند نتائج بعضها الأخرى وجهة نظر ريكاردو وبارو، وتدحض مزاعم وجهتي النظر الكنزية والكلاسيكية، مما يجعل من هذا الموضوع مازال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة ومثارا للجدل والنقاش.

4. قياس العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي

1.4. وصف نموذج الدراسة:

تم بناء متغيرات دالة الدراسة، وفق النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى ما اعتمدت عليه الدراسات السابقة التي تم عرضها (الكلبونة، 2018، 45، 81، 2015، Babu, et, al, 2016, 69, Saifuddin, 2021، 62، 2021، 20، 2016، وعيسى، 20، دلعب، وباللوازم، 2021، 9)

$$Gdpp = F(Dp, Inv, Pop)$$

حيث إن: $Gdpp$: يرمز إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية- كممثل عن النمو الاقتصادي، Dp : يرمز إلى الدين العام المحلي، Inv : يرمز إلى إجمالي الاستثمار، Pop : يرمز إلى عدد السكان.

1.1.4. تقدير نموذج الدراسة

سيتم تقدير نموذج الدراسة من خلال استخدام الاختبارات التالية:

أ- اختبارات جذور الوحدة: تجنباً للوقوع في إشكالية الانحدار الزائف وبالتالي الحصول على نتائج مضللة، يستلزم فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات، للتأكد من سكونه والتحقق من درجة أو رتبة تكامله، ولتحقيق هذه الغرض تم في هذا الصدد الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور (ADF) علاوة على اختبار فيليبس وبيرون (P.P)، الملخصة نتائجهما في الملحق رقم (1)، والتي تطابقت نتائجهما، حيث ظهرت كافة متغيرات نموذج الدراسة غير مستقر عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، في كلا الاختبارين. مما يعني أن متغيرات النموذج قيد الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى (I1).

ب- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة: طالما أن جميع متغيرات نموذج الدراسة بما فيهم المتغير التابع متكامل من الرتبة الأولى، وهو ما يتفق ما إمكانية تطبيق منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المسمى بأسلوب (ARDL). فإنه للتأكد من تحقق فرضية الدراسة من عدمه، سيتم تطبيق منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك وفقاً للخطوات التالية:

ج- تحديد فترة الإبطاء المثلي لمتغيرات نموذج الدراسة: نظراً لشدة حساسية منهجية (ARDL) بالنسبة لفترات الإبطاء الزمني المثلي، فإنه يتعين قبل البدء في تقدير النموذج قيد الدراسة، تحديد طول فترة الإبطاء الموزعة للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة. ولتحديد طول فترة الإبطاء الزمني المثلي لسلاسل المتغيرات موضوع الدراسة تم الاعتماد على إحصائية معيار (AIC) وتم تقدير النموذج قيد الدراسة ((ARDL-UECM)، حيث أظهرت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء إن فترة الإبطاء المثلي، التي يجب أن تتضمنها متغيرات نموذج الدراسة هي ثلاث فترات إبطاء للمتغير التابع، وأربع فترات إبطاء للمتغيرات التفسيرية: (3,4,4,4) وذلك من بين أفضل 500 اختبار لتحديد درجة الإبطاء المثلي وفقاً لإحصائية معيار (AIC)، حيث يلاحظ وجود ثلاث فترات إبطاء للمتغير التابع وأربعة فترات إبطاء لكل متغير من المتغيرات التفسيرية. كما هو ظاهر بالملحق رقم (2).

2.1.4. تقدير معلمات النموذج باستخدام منهج الحدود "Bounds Test"

أ- تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل: لكي يتم تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير والطويل، ينبغي أولاً الكشف عن مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج قيد الدراسة من عدمها، وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود "Bounds Test"، وبإجراء هذا الاختبار الظاهر ملخص نتائجه بالجدول رقم (2) تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية "F" لجميع المتغيرات تساوي 40.66459 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحدود الدنيا والحدود العليا المناظرة لها عند نفس المستوى والتي كانت تساوي 2.49، و 3.67 على التوالي عند مستوى معنوي 0.05. مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (2) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار الحدود "Bounds Test"

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	40.66459	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

وبإجراء اختبار "ARDL" لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (3) ارتباط متغير إجمالي الاستثمار (Inv) في الأجل الطويل بعلاقة طردية محدود التأثير مع حجم الإنفاق العام ومقبولة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 1%. مما يعني أن زيادة إجمالي الاستثمار في الأجل الطويل بنسبة 1% سترتب عنه زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمثل عن النمو الاقتصادي بنحو 0.28%. كما أظهرت نتائج التقدير في المدى الطويل أيضاً تأثير النمو الاقتصادي (Gdpp) سلباً بالتغيرات التي تحدث في الدين العام المحلي إذ أسفرت النتائج عن وجود علاقة عكسية التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1% تربط بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي، وإن أي زيادة في الدين العام المحلي بنسبة 1% ستفضي إلى تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.61% كما كشفت نتائج التقدير أيضاً عن ارتباط عدد السكان بعلاقة إيجابية الأثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد، وإن زيادة عدد السكان بنسبة 1% سترتب عنها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.5%.

الجدول رقم (3) يوضح ملخصاً لنتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل
(ARDL Long Run Form and Bounds Test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-12.14882	0.050264	-0.610643	DP
0.0000	19.48845	0.014529	0.283149	INV
0.0000	13.40038	0.185767	2.489345	POP
0.0085	-3.464659	1173.932	-4067.275	C
EC = GDPP - (-0.6106*DP + 0.2831*INV + 2.4893*POP - 4067.2746)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

ب-تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير: استناداً إلى النتائج السابقة والتي أظهرت وجود علاقة توازنية بين متغيرات نموذج الدراسة في الأجل الطويل. تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وبإجراء هذا الاختبار تم التوصل للنتائج الظاهرة في الجدول رقم (3) الذي يوضح ملخصاً لنتائج التقدير في المدى القصير لنموذج الدراسة، والتي تفيد نتائجها بأن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى 1%، مما يؤكد على العلاقة التوازنية في الأجل بين دالة النمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة له، وإن النموذج قادر على تصحيح الخطأ الناجم عبر الزمن، حيث بلغ معدل تصحيح الخطأ لهذا النموذج 2.2778% بمعنى أن دالة حجم الإنفاق الحكومي تستغرق نحو 43 شهراً للعودة باتجاه قيمتها التوازنية بعد حدوث أي صدمة نتيجة تغير في سلوك المتغيرات المسرة لها.

كما تشير نتائج التقدير إلى أن إجمالي الاستثمار للسنة الحالية يؤثر بشكل طردي في النمو الاقتصادي للعام الحالي (Gdpp)، في حين يؤثر حجم الدين العام المحلي (Dp) للسنة الحالية، عكسياً في النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الدين العام المحلي للعام الحالي ستؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في نفس العام، وربما يعزى ذلك إلى إساءة استخدام الدين المحلي، وتوجيهها للإنفاق الاستهلاكي غير المنتج بدلا من توجيهها للإنفاق الاستثماري المنتج، أيضا أوضحت نتائج التقدير بأن حجم السكان (POP) للسنة الحالية تؤثر عكسياً في النمو الاقتصادي (Gdpp) للسنة الحالية غير أن هذا الأثر ليس له دلالة من الناحية الإحصائية.

الجدول رقم (4) يوضح ملخصاً لنتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعلومات الأجل القصير

(ARDL Error Correction Regression)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable : D(GDPP)				
ECM Regression				
Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Prob.	T-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.72852	0.098382	1.055497	D (GDPP (-1))
0.0000	9.231328	0.126522	1.167966	D (GDPP (-2))
0.0000	-7.955201	0.075715	-0.602330	D(DP)
0.0010	5.053446	0.069277	0.350087	D (DP (-1))
0.8036	0.257128	0.068940	0.017726	D (DP (-2))
0.0110	-3.292570	0.067000	-0.220603	D (DP (-3))
0.0003	5.960534	0.024852	0.148129	D(INV)
0.0000	-10.41955	0.032543	-0.339086	D (INV (-1))
0.0000	-8.699162	0.043370	-0.377284	D (INV (-2))
0.1472	-1.605049	0.025331	-0.040657	D (INV (-3))
0.2181	-1.336535	0.346542	-0.463166	D(POP)
0.0000	-11.87737	0.548716	-6.517303	D (POP (-1))
0.0003	-6.213093	0.706201	-4.387695	D (POP (-2))
0.0006	-5.469839	0.448512	-2.453290	D (POP (-3))
0.0000	-17.46380	0.130431	-2.277816	CointEq (-1) *
0.991174				R
0.980876				R ²
2.019920				D-W

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

ج-الاختبارات التشخيصية: للتحويل على نتائج تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر، يلزم التحقق من دقة وجودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال التأكد من خلوه من مشاكل التقدير والقياس، وذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية المتمثلة في: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي "Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test" واختبار "Correlogram-Q-Statistic"، واختبار تباين حد الخطأ ما بين البواقي "Heteroskedasticity Test" واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية "Jarque- Bera" واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج "Ramsey RESET Test". وإجراء هذه الاختبارات التشخيصية تبين ما يلي:

1-خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي "Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test"، حيث كانت قيمة (($R^2=2.174359$)) وبمستوى دلالة محسوب (($P\text{-Value} = 0.3372$)).

الجدول رقم (5) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار "Serial Correlation LM Test"

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :			
Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
0.7773	Prob. F (2,6)	0.262756	F-statistic
0.3372	Prob. Chi-Square (2)	2.174359	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

كما تشير نتائج اختبار "Correlogram-Q-Statistic" الموضحة نتائج بالشكل رقم (1) أن جميع الأعمدة داخل مجال فترة الثقة وأن إحصائية اختبار "Q-Stat" أكبر من 0.05 أي أنها غير معنوية من الناحية الإحصائية مما يعني قبول الفرض بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي.

الشكل رقم (1) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار "Correlogram-Q-Statistic"

Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors						
Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.595	0.2820	-0.097	-0.097	1	. * .	. * .
0.620	0.9553	-0.157	-0.147	2	. * .	. * .
0.783	1.0775	-0.096	-0.061	3	. * .	. .
0.656	2.4389	-0.253	-0.200	4	. ** .	. * .
0.723	2.8528	-0.217	-0.108	5	. ** .	. * .
0.550	4.9521	-0.446	-0.237	6	. *** .	. ** .
0.460	6.7099	-0.091	0.212	7	. * .	. * .
0.191	11.187	0.141	0.330	8	. * .	. ** .
0.260	11.235	-0.043	-0.033	9	. .	. .
0.255	12.475	-0.314	-0.164	10	. ** .	. * .
0.316	12.665	-0.276	-0.062	11	. ** .	. .
0.386	12.774	-0.241	-0.046	12	. ** .	. .

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

2- أن النموذج لا يعاني من مشكلة تباین حد الخطأ ما بين البواقي "Heteroskedasticity Test"، حيث جاءت قيمة ((12.90911 = R²)) وبمستوى دلالة محسوب ((P-Value = 0.7969)).

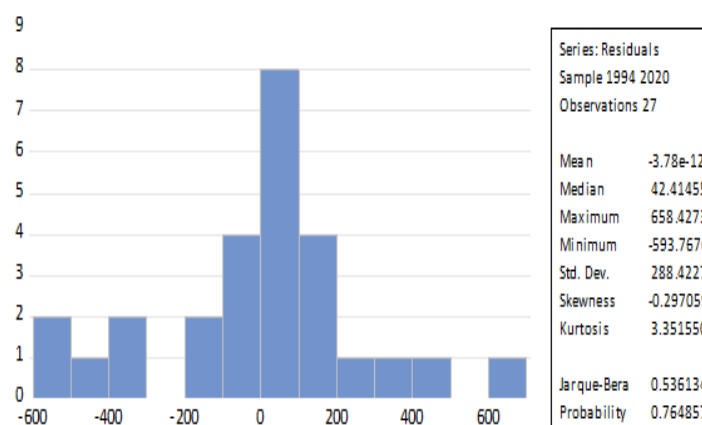
الجدول رقم (6) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار "Heteroskedasticity Test"

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.9459	Prob. F (18,8)	0.407169	F-statistic
0.7969	Prob. Chi-Square (18)	12.90911	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square (18)	1.332517	Scaled explained SS

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

3- أن حدود الاخطاء العشوائية في النموذج المقدر موزعة توزيعاً طبيعياً "Jarque- Bera"، حيث بلغت قيمة الاختبار ((J=0.536134)) وبمستوى دلالة محسوب ((P-Value = 0.764857)).

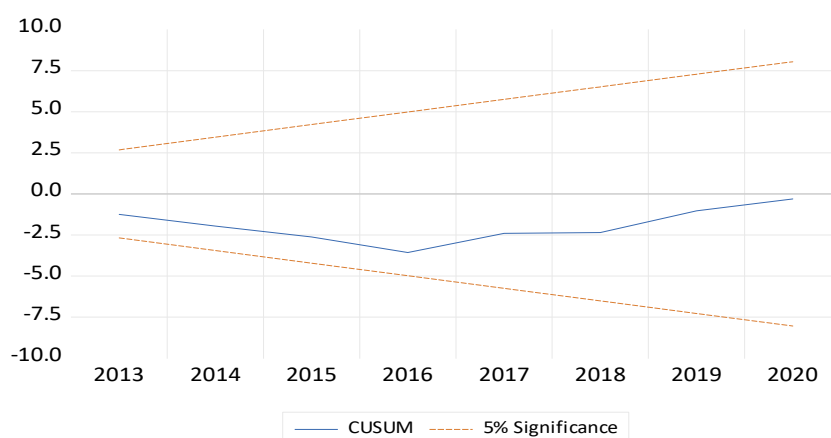
الشكل رقم (2) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار "Jarque-Bera"



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

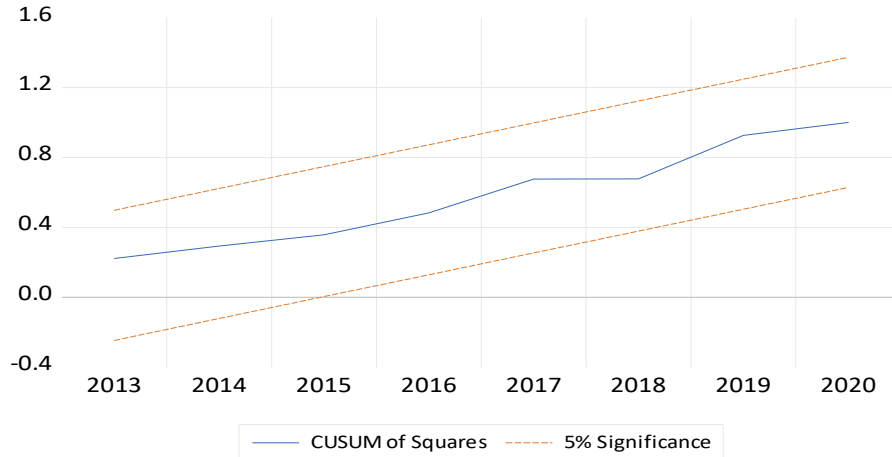
4- أن معالم النموذج المقدّر وفقاً لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج "Ramsey RESET Test" تتصف بالثبات طوال الفترة محل الدراسة، حيث بينت نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة "CUSUM" واختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة "CUSUM SQ" الموضحين بالشكل رقم (2) ورقم (3) على الترتيب، أن الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان ما بين الخططين الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية 0.05، مما يؤكد على أن الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدّر يقع ضمن مجال الثقة طوال الفترة موضوع الدراسة.

الشكل رقم (3) يوضح نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة "CUSUM"



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

الشكل رقم (4) يوضح نتائج واختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة "CUSUM SQ"



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

3.1.4. نقاش نتائج التقدير:

تدعم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بأن الدين العام له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أفصحت نتائج التقدير عن وجود أثر سلبي للدين العام المحلي على النمو الاقتصادي بليبيا، وقد اتفقت هذه النتيجة التي أفصحت عنها هذه الدراسة مع نتائج دراسة (دلعاب، وباللوازم، 2021)، حيث أكدت هي الأخرى على وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، كما تطابقت أيضا مع النتائج التي خلصت إليها دراستي (معيوف والمجالي والقراله، 2015، Kasasbeh, 2021) اللتان أقرت نتائجهما، بوجود أثر سلبي للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي، وأن قوة هذا التأثير يتزايد بمرور الزمن.

كما انسجمت أيضا نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي خلصت إليه دراسة (Saungweme & Odhiambo, 2019)، حيث أظهرت نتائجها أن الدين المحلي يرتبط بشكل سلبي مع النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل، وأن تخفيض حجم الدين المحلي سيعمل على تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي في الآجلين الطويل والقصير. وهو ما توصلت إليه نتائج تقدير نموذج هذه الدراسة.

5. الخاتمة.

أ- النتائج

- عدم وجود اتفاق بين النظريات الاقتصادية يمكن الركون إليه، والتسليم والجزم بها في طبيعة التأثير ومسار اتجاهه ونوع العلاقة التي تربط الدين العام بالنمو الاقتصادي.

- أظهرت نتائج اختباري جذر الوحدة بأن كافة المتغيرات قيد الدراسة غير مستقرة عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى.

- أفصحت نتائج التقدير في المدى الطويل عن وجود علاقة عكسية متوسطة الأثر بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وإن أي زيادة في حجم الدين العام بوحدة واحدة سيترتب عنها انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كممثل عن النمو الاقتصادي بـ 0.61%، على المدى البعيد.

- كشف نتائج التقدير في المدى البعيد أيضا عن وجود علاقة طردية الأثر والاتجاه بين إجمالي الاستثمار وعدد السكان من جانب ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي من جانب آخر.

- أيضا أسفرت نتائج التحليل في المدى القصير عن تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع بشكل طردي بالتغيرات التي تحدث في إجمالي الاستثمار كمتغير تفسيري.

-أوضحت نتائج التحليل في المدى القصير عن غياب أي أثر لعدد السكان -كمتغير -مفسر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع)، مما ينفي وجود أي نوع من العلاقة بينهما في الأجل القصير.

-أثبتت نتائج التقدير في المدى القصير وجود علاقة عكسية الأثر وذات أهمية من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 1% تربط بين الدين العام المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. مما يعني أن الدين العام المحلي له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي سواء على المدى الطويل أو القصير، وهو ما يدعم وجهة النظر الكلاسيكية.

ب-التوصيات

-على الحكومة اتخاذ خطوات جديّة لضبط وترشيد الإنفاق العام، وتقليص الإسراف والتبديد المالي، ومحاربة الفساد بشتى أنواعه، لتقليص العجز في الموازنة العامة، مما سيسهم في تقليل توجه الحكومة نحو الاستدانة.

-تقليص اللجوء للاقتراض لتمويل العجز، والبحث عن مصادر وبدائل أخرى للتمويل -كتطوير القطاع السياحي، وتفعيل نظام الخصخصة، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع الكمالية والعديد من السلع والبضائع المستوردة التي يمكن إنتاجها محلياً، والعمل على تبني استراتيجيه ورسم خطط ووضع سياسات واضحة المعالم تهدف إلى تنمية الموارد المحلية وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني، لخلق مصادر جديدة للإيرادات.

- توجيه أموال الدين العام المحلي لتمويل القطاعات المنتجة والمجالات الاستثمارية لرفع معدلات الإنتاج، بدلا من توجيهها إلى قنوات الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج، مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتراكمها، مما من شأنه أن يساعد على تحقيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

- دلعاب، أبوبكر خليفة، وباللوازم، حسين عبد الكريم، (2021). "أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980-2019)"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية -المرج، (51): 1-22.
- البرماوي، أدهم السيد، (2021). "أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (TR) Threshold Regression"، مجلة البحوث المالية والتجارية: 22، (2): 1-35.
- بنتور، المصطفى، (2018)، "حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة: 1-54.
- دوابه، أشرف محمد، (2016). "أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية"، دراسات اقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر: 1-46.
- الهنداوي، حمدي أحمد، (2017). "العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام"، مجلة الدراسات والبحوث، جامعة بنها كلية التجارة، 2، (2): 356-385.
- حلس، رائد محمد، وعيسى، محمود حسين، (2016). "أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (1995-2014)"، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية: (4): 1-24.
- بن تقات، عبد الحق، وساحل، محمد، (2021). "أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية: 4، (2): 55-76.
- كلبونة، فاطمة بماء، (2018). "أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين"، رسالة ماجستير لم تنشر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: 1-101.

- الحباشنة، فضل، وآخرون، (2015). "عبء المديونية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2011)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية: 2، (1): 15-70.
- عبد القادر، هيثم محمد، (2018). "تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: 2، (5): 267-295.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، =LY ,locations ,CD ,GDP.PCAP .org/indicator/NY .Albankaldawli .data :// https [2022/10/26].
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ب- المراجع الأجنبية

- Khan, Amara Akram, Rauf, Abdur, haq, Mirajul, Anwar, Nighat. (2016). "The Impact of Public Debt on Economic Growth of Pakistan", International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 5, No. 2, pp :46-56.
- Onogbosele, Donatus O. and Ben, Mordecai D. (2016). "The Impact of Domestic Debt on Economic Growth of Nigeria", Asian Research Journal of Arts & Social Sciences1(3), pp :1-13.
- Chitera, Felix. (2020). "The Impact of Domestic Debt on Economic Growth in Malawi", A Dissertation presented to The Development Finance Centre (DEFIC) Graduate School of Business University of Cape Town In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Commerce in Development Finance, PP :1-60.
- Kumara, Hemantha. (2013). "Public Debt and Economic Growth in Sri Lanka: Is There Any Threshold Level for Public Debt?", Economics & Management Series EMS-22, PP:1-22.
- KONDRAT, IRYNA, POZNIAKOVA, OLENA and OKSANA, CHERVINSKA. (2019). "The Impact of Public Debt on Economic Growth in Ukraine", Ukraine. Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, sectio H –Oeconomia, Vol. 53, No. 4. Pp :91-100.
- Maana, Isaya & Owino, Raphae & Mutai, Nahashon. (2008), "Domestic Debt and its Impact on the Economy – The Case of Kenya", Paper Presented During the 13th Annual African Econometric Society Conference in Pretoria, South Africa from 9th to 11, PP :1-27.
- Babu, James Ochieng, Kiprop, Symon, Kalio, Aquilars.M, Gisore, Mose. (2015), "EFFECT OF DOMESTIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH IN THE EAST AFRICAN COMMUNITY", American Journal of Research Communication., Vol 3(9), pp :73-95.
- Madhuhansi, W.G.C., and Shantha, A.A. (2021), "The Effects of Public Debt on Economic Growth in Sri Lanka", Sri Lanka Journal of Social Sciences and Humanities Volume 1 Issue 1, pp: 33-41.
- Md. Saifuddin. (2016), "Public Debt and Economic Growth: Evidence from Bangladesh", Global Journal of Management and Business Research: B Economics and Commerce Volume 16 Issue 5 Version 1.0, pp: 64-73.
- Haqa, Miraju, Khanb, Amara Akram, and Akramc, Muhammad. (2020), "Public Debt, Private Investment, and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan", IIIE Journal of Economics and Finance Volume 1, Issue 2, PP:35-47.
- Matandare, Mufaro Andrew & Tito, Josephine. (2018), "Public Debt and Economic Growth Nexus in Zimbabwe", Journal of Economics and Sustainable Development. Vol.9, No.2, PP :84-89.
- Hossain, Muhammad Amir and Shirin, Shabnam. (2016) , "Imp act of Debts on Economic Growth of Bangladesh: An Application of ARDL Model", Asia-Pacific Journal of Business Vol.7, No.1, pp :1-10.
- AKRAM, Naeem. (2017), "ROLE OF PUBLIC DEBT IN ECONOMIC GROWTH OF SRI LANKA: An ARDL Approach", Pakistan Journal of Applied Economics, Vol.27 No.2, pp:189-212.
- Bossou, Nestor Comla & Duke, Ebikela Suoyai. (2020), "Effect of Domestic Debt on Economic Growth in Nigeria", International Journal of Innovative Finance and Economics Research 8(2), pp :42-47.
- Omotsefe, Odejimi, Deborah & Lillian ,Ozor, Patience . (2018), "THE EFFECT OF DEBTS ON ECONOMIC GROWTH IN WEST AFRICA", International Journal of Economics, Commerce and Management Vol. VI, Issue 1, pp: 224-244.

- Al Kasasbeh, Omar Muhammad. (2021), "Public Debt and Economic Growth: Is There Any Causal Effect? An Empirical Analysis with Structural Breaks and Granger Causality for Jordan", Kasasbeh/ International Journal of Trends in Accounting Research, Vol.2, No.1, PP:106-110.
- C.E Haffner, Ozolina .C, Aruna, Alfred J.H and Adams Kormay. (2017), "IMPACT OF DOMESTIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH IN SIERRA LEONE: AN EMPIRICAL INVESTIGATION", West African Journal of Monetary and Economic Integration, Vol. 17 No. 2, pp:1-24.
- MBA, PETER. N, YUNI, DENIS. N AND OBUROTA, CHUKWUEDO.S. (2013), "ANALYSIS OF DOMESTIC DEBT: IMPLICATION FOR ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA", GLOBAL JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES VOL 12, pp: 1-9.
- Atique, Rabia and Malik, Kamran. (2012), " Impact of Domestic and External Deb on the Economic Growth of Pakistan", World Applied Sciences Journal 20 (1), pp :120-129.
- Abdel-Haleim, Sahar M. (2020), " Public Debt and Economic Growth in Egypt: A Vector Autoregression Approach", Egypt's Future Outlook: The Search for a New Balances [BAEPS Conference: PP:1-30.
- ALFRED, SALIMA. (2020), " The effect of public debt on economic growth in Tanzania", MASTER OF SCIENCE IN ACCOUNTING AND FINANCE THE UNIVERSITY OF DODOMA DECEMBER, pp :1-80
- Zulkifli, Shaliza Azreen Mohd, Abd Karim, Izzatul Syazwani, Zain, Rozihanim Sheikh and Eem, Chen Jen. (2022), "The Impact of Government Debt on Malaysia's Economic Growth", ESTEEM Journal of Social Sciences and Humanities, Vol. 6, No. 1, pp :15-29.
- Sillitoe, Stella. (2015), "The relationship between the government debt and GDP growth: evidence of the Euro area countries", Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1, pp:174-178.
- Saungweme, Talknice and Odhiambo, Nicholas M. (2019), " Does Public Debt Impact Economic Growth in Zambia? An Ardl-Bounds Testing Approach", SPOUDAI Journal of Economics and Business, Vol.69, Issue 4, pp :53-73.
- Saungweme, Talknice and Odhiambo, Nicholas M. (2021), " Relative Impact of Domestic and Foreign Public Debt on Economic Growth in South Africa", Journal of Applied Social Science, Vol. 15(1), pp :132–150.
- Blake, Tarick. (2015), " Investigating the Impact of Public Debt on Economic Growth in Jamaica", Working Paper Fiscal and Economic Programme Monitoring Department Bank of Jamaica, pp :1-22.
- Fisnik, Valdrin Misiria & Shabanic, Morinab Halit . (2021), " The Impact of Public Debt on Economic Growth: Evidence from Kosovo (2007-2019)", Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 7/4, pp: 119-133.

الملحق رقم (1) يوضح ملخصا لنتائج

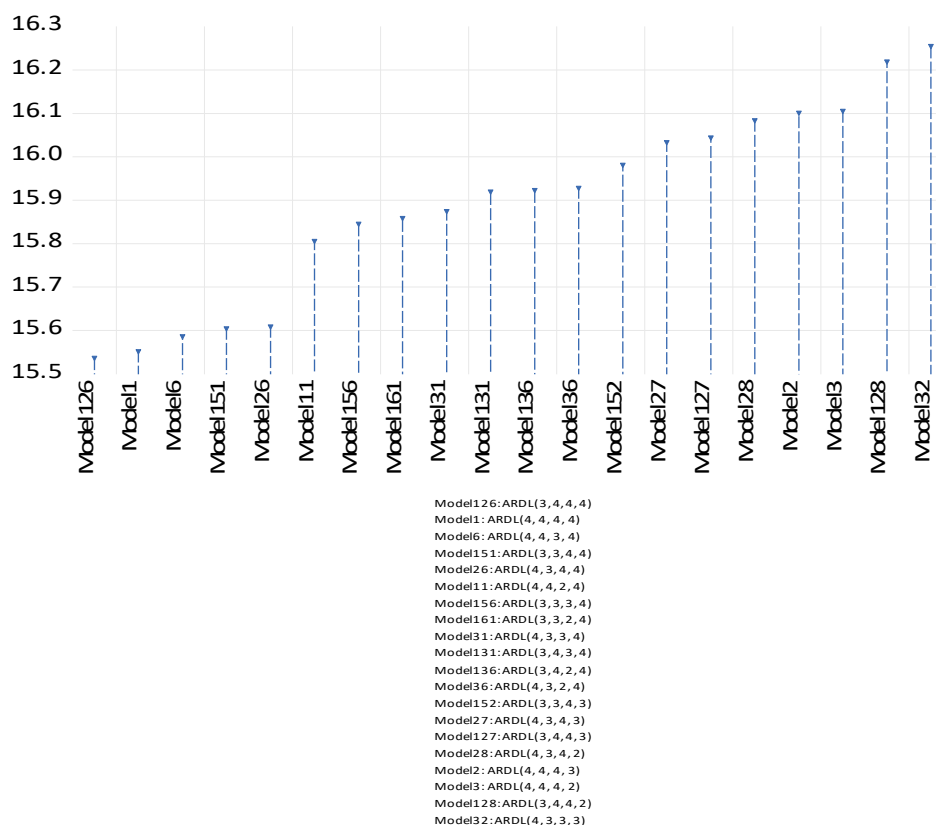
الخاصة بمتغيرات نموذج الدراسة (ADF & PP) اختبارات جذور الوحدة

Variables	ADF Test		P.P Test		The decision
	At LEVEL				
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
Gdpp	-1.656278 ^{0.4424}	-2.400398 ^{0.3719}	-1.544439 ^{0.4978}	-2.418774 ^{0.3632}	NO
Inv	-1.171158 ^{0.6729}	-0.622727 ^{0.9697}	-1.978001 ^{0.2944}	-1.796547 ^{0.6812}	NO
Dp	-1.688243 ^{0.4268}	-2.510073 ^{0.3213}	-1.693756 ^{0.4241}	-2.510073 ^{0.3213}	NO
POP	-0.209917 ^{0.9265}	-4.595957 ^{0.0049}	-0.261560 ^{0.9194}	-4.675017 ^{0.0041}	NO
Variables	ADF Test		P.P Test		The decision
	At 1stDifference				
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
Gdpp	-7.542378 ^{0.0000}	-7.470481 ^{0.0000}	-8.100173 ^{0.0000}	-8.683904 ^{0.0000}	I(1)
Inv	-8.787241 ^{0.0000}	-8.978083 ^{0.0000}	-8.312292 ^{0.0000}	-8.921101 ^{0.0000}	I(1)
Dp	-5.669687 ^{0.0001}	-5.557447 ^{0.0005}	-5.681256 ^{0.0001}	-5.564909 ^{0.0005}	I(1)
POP	-9.572353 ^{0.0000}	-9.409543 ^{0.0000}	-17.83382 ^{0.0001}	-22.89026 ^{0.0000}	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.

الملحق رقم (2) يوضح فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات قيد الدراسة

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12.